التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة

2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثالث

الحرب الإسرائيلية ضد حزب اللّه ولبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان

مقدمة

شنّت "إسرائيل" في 2006/12/7 حرباً شاملةً على حزب الله، ومن خلاله على لبنان. وقد اختلفت هذه الحرب عن كل حروب "إسرائيل" السابقة من زوايا عديدة: الأهداف التي سعت إليها، وطبيعة الخصم الذي واجهته، والفترة الزمنية التي استغرقتها الحرب، وكذلك النتائج والتداعيات التي ترتبت عليها محلياً وإقليمياً ودولياً. كانت "إسرائيل" قد اعتادت في حروبها السابقة مواجهة جيوش نظامية لدول عربية، تتباين أعدادها وقدراتها من حرب إلى أخرى، فإذا بها تجد نفسها هذه المرة في مواجهة شاملة مع "حزب" يشكل أحد المكونات الهامة في نظام سياسي، يقوم على أسس طائفية وفي دولة عربية صغيرة، لا تملك جيشاً يعتد به قادر على الدفاع عن شعبه، وليس أمامه سوى ممارسة تكتيكات وأساليب حرب العصابات للدفاع عن أرضه وشعبه. وكانت "إسرائيل" قد اعتادت أن تحقق في كل حروبها، خاصة تلك التي كانت تبادر بشنّها، انتصارات حاسمة ومدوية تحقق فيها أكثر مما تبغيه من أهداف وفي أزمنة قياسية، فإذا بها تجد نفسها هذه المرة مغروسة في حرب طويلة، غير قادرة على حسمها أو تحقيق أي من الأهداف التي حددتها لنفسها.

يُضاف إلى ذلك أن هذه الحرب جرت في ظروف محلية وإقليمية ودولية، اختلفت كثيراً عن تلك التي سادت في كل حروبها السابقة. فعلى الصعيد المحلي كانت "حرب الصيف" في لبنان هي أول حرب شاملة يخوضها الجيش الإسرائيلي تحت إمرة وزير دفاع مدني، وفي غياب الآباء المؤسسين للدولة وزعاماتها ورموزها التاريخية، حيث كان شارون آخر هذه الرموز، ما زال راقداً في غرفة العناية المركزة بأحد المستشفيات الإسرائيلية، منذ إصابته بجلطة دماغية منذ أوائل كانون الثاني/ يناير 2006. وعلى الصعيد الإقليمي اندلعت هذه الحرب في ظل استقطاب عربي حاد؛ وكانت أول حرب في تاريخ الصراع مع "إسرائيل" تلقي فيها دول عربية بمسؤولية اندلاعها على الطرف العربي المواجه وليس على "إسرائيل". أما على الصعيد الدولي فكانت هذه أول حرب إسرائيلية تلعب فيها الولايات المتحدة دور المحرّض، وتبدو فيها "إسرائيل" وكأنها تخوضها بالوكالة لحساب غيرها.

ولأنه يصعب فهم ما جرى في هذه الحرب من دون الغوص في جذورها، فسوف نخصص الجانب الأساسي من هذا التقرير للتعرف على ملابساتها، مع التمييز بين أسبابها المباشرة ودوافعها الظاهرة أو المعلنة وبين أسبابها الحقيقية ودوافعها الكامنة، ثم نتتبع بعد ذلك مراحل تطورها، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية منها حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم 1701، وأخيراً نستعرض ما أسفرت عنه من نتائج وتداعيات على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

أولاً: الجذور والأسباب والدوافع[1]

قبل ساعات قليلة من شن "حرب الصيف" على لبنان، كان حزب الله قد قام بعملية عسكرية نوعية أسفرت عن قتل ثمانية جنود إسرائيليين وجرح 18 آخرين وأسر اثنين؛ أعلن عقبها أن الهدف الأساسي منها كان أسر أكبر عدد من الجنود لمبادلتهم بأسرى لبنانيين محتجزين في السجون الإسرائيلية، وذلك عبر مفاوضات غير مباشرة. ولأن "إسرائيل" كانت رغم انسحابها من الجنوب عام 2000 ما تزال تحتل جزءاً من الأراضي اللبنانية وتحتجز أسرى لبنانيين، فقد اعتبر حزب الله أن حالة الحرب معها لم تنته بعد، وبالتالي فإن عمليته العسكرية ضدها مشروعة ومبررة، خصوصاً وأنها لم تكن العملية العسكرية الأولى منذ تحرير الجنوب، فضلاً عن أنه سبق لـ"إسرائيل" التفاوض معه على عمليات ناجحة لتبادل الأسرى. ولذلك فمن الأرجح أن يكون حزب الله قد بنى حساباته المتعلقة بردود الفعل الإسرائيلية على أساس أنها لن تختلف كثيراً عن سابقاتها من حيث النوع، حتى وإن اختلفت في الدرجة. غير أنه تبين بعد ذلك أن هذه الحسابات لم تكن دقيقة. فبعد ساعات قليلة من هذه العملية بدأت "إسرائيل" حرباً شاملةً على حزب الله وعلى لبنان[2].

والواقع أن "إسرائيل" لم تكن مضطرة للرد على هذه العملية المحدودة بحربٍ شاملةٍ على النحو الذي قامت به. فقد أتيحت لها بدائل أخرى عديدة تراوحت بين القيام بعمليةٍ عسكريةٍ محدودةٍ، وممارسة كل أنواع الضغط الدبلوماسية أو حتى العسكرية المتعارف عليها، بما يتناسب مع حجم الحدث. ولأن الدول المؤسسية لا تتخذ قرارات على هذه الدرجة من الخطورة لأسباب انفعالية أو ظرفية، فضلاً عن أن الحروب تتطلب تخطيطاً واستعداداً يستغرق وقتاً طويلاً في العادة، فمن الطبيعي أن يثير قرار "إسرائيل" الفوري بشن حربٍ شاملةٍ على لبنان تساؤلات كثيرة، حول حقيقة الأسباب التي دفعتها للتصرف على هذا النحو، ومن الطبيعي أيضاً أن نتشكك جدياً في ادعاءات "إسرائيل" بأن عملية حزب الله هي السبب الحقيقي والوحيد وراء هذه الحرب.

على أي حال، فقد توافرت معلومات من مصادر غربية متعددة تؤكد أن الإعداد لهذه الحرب كان يجري منذ شهورٍ طويلةٍ سبقت عملية حزب الله. وتوجد تقارير صحفية عديدة، من بينها تقرير نشره سيمور هيرش Seymour Hersh في صحيفة النيويوركر The New Yorker، وآخر نشره وين مادسون Wayne Madsen في الصحيفة نفسها، وترجمت صحيفة السفير اللبنانية مقتطفات مطولة منه، تتضمن معلومات تبدو مستقاة من مصادر عليمة، تشير إلى أن تنسيقاً أمريكياً إسرائيلياً بدأ قبل وقت طويل من عملية حزب الله، واستهدف وضع خطط مشتركة لتدمير البنية العسكرية لحزب الله كمقدمة لتغيير قواعد اللعبة السياسية في منطقة الشرق الأوسط برمتها وليس فقط على الساحة اللبنانية. ومن الواضح أن العامل الإيراني كان أحد أهم العوامل وراء هذا التنسيق نظراً لوجود مصلحة مشتركة تجمع بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، في حال فشل المساعي الدبلوماسية في حمل إيران على وقف برنامج تخصيب اليورانيوم. وتحسباً لاحتمال إقدام حزب الله على ضرب شمال "إسرائيل" رداً

على ضرب المنشآت النووية الإيرانية أصبح إجهاض القدرات العسكرية لحزب الله مطلباً ملحاً وشرطاً ضرورياً لنجاح أي عمل عسكري محتمل ضد إيران. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الغارات الجوية على قواعد حزب الله تصلح نموذجاً، يمكن محاكاته على الجبهة الإيرانية، لَتَبيَّن لنا وجود منطق ودافع قوي وراء التنسيق الأمريكي الإسرائيلي لتصفية حزب الله عسكرياً سواء كان أقدم على عمليته العسكرية يوم 12 تموز/ يوليو أم لا[3].

وتتضمن التقارير الصحفية المشار إليها آنفاً معلوماتٍ محددةً عن اجتماع تم يومي 17–18/ 6/ 2006 في بيفر جريك (كولورادو)، تحت غطاء ندوة نظمها معهد أمريكان انتربرايز American Enterprise Institute (AEI)، شارك فيه ديك تشيني Dick Cheney نائب الرئيس الأمريكي، مع رئيس وزراء "إسرائيل" الحالي إيهود أولمرت، وثلاثة رؤساء وزارات سابقين هم: نتنياهو وإيهود باراك Ehud Barak وشمعون بيريز، وبحضور النائب ناتان شارانسكي Natan Sharansky، تم فيه وضع اللمسات الأخيرة على هذه الخطط. ومن المرجح أنه جرى في هذا الاجتماع، والذي ربما سبقته ولحقت به اجتماعات أخرى مماثلة لم يُكشف عنها النقاب بعد، اتفاق على توزيع الأدوار بحيث تتكفل "إسرائيل" بتحمل عبء المجهود الحربي، وبالتالي يُعهد إليها وحدها حق اختيار التوقيت الملائم لاتخاذ قرار الحرب، وبدء العمليات العسكرية وفق ظروفها وأوضاعها الداخلية الخاصة، مع ضمانات بالطبع بالإبقاء على ترسانة السلاح الأمريكية مفتوحة على مصراعيها لتنهل منها "إسرائيل" متى وكيفما شاءت، على أن تتكفل الولايات المتحدة بإدارة المعركة الدبلوماسية بطريقة تتيح لـ"إسرائيل" كل ما تحتاجه من وقت لإنجاز مهمتها. ويبدو أن القيادة الإسرائيلية كانت تخطط لشنّ الحرب على حزب الله مع نهاية الموسم السياحي، أي في أيلول/ سبتمبر 2006، لكن عملية حزب الله عجلت بالقرار[4].

حين بدأت "إسرائيل" عملياتها العسكرية أعلنت أنها تبغي تحقيق الأهداف التالية:

1. تدمير البنية العسكرية لحزب الله ودفع ما تبقى من مقاتليه إلى ما وراء نهر الليطاني.
2. مساعدة الدولة اللبنانية على فرض سيطرتها على كامل التراب اللبناني، بما يسمح للجيش اللبناني بنشر قواته في الجنوب، وإخلاء المنطقة من أي عناصر مسلحة أخرى أياً كانت.
3. تمكين الحكومة اللبنانية من تنفيذ القرار 1559 الذي يتضمن نزع سلاح حزب الله وسلاح أي جماعات أو فصائل خارج نطاق سلطة الدولة، بما في ذلك سلاح الفصائل الفلسطينية.

يلفت النظر هنا أن الأهداف التي حددتها "إسرائيل" لنفسها مع انطلاق العمليات العسكرية كانت من الاتساع والشمول إلى الدرجة التي يصعب معها الاقتناع بأن حرباً شاملةً على هذا النحو كانت مجرد رد على عملية حزب الله العسكرية المحدودة. وكان من الواضح أن النجاح في تحقيق مجمل هذه الأهداف على الساحة اللبنانية يمهد الطريق تماماً لتغيير مجمل قواعد اللعبة على ساحة الشرق الأوسط برمته، وهو ما كانت تطمح إليه الولايات المتحدة. وإذا كان تطور البرنامج النووي

الإيراني قد لعب دوراً مهماً في إقناع الولايات المتحدة بضرورة تقديم المظلة السياسية اللازمة لتمكين "إسرائيل" من القيام بعمل عسكري ضد حزب الله، فقد كان لـ"إسرائيل" أسبابها الأكثر تجذراً.

إن تتبع الجذور الحقيقية للحرب تقتضي منا العودة بالذاكرة إلى عام 2000، والذي شهد حدثين على جانب كبير من الأهمية؛ الأول: نجاح المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في تحرير الجنوب اللبناني وإجبار "إسرائيل" على الانسحاب منه دون قيد أو شرط في 24 أيار/ مايو وكانت تلك أول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي تجبر فيها "إسرائيل" على الانسحاب من أراضٍ عربيةٍ دون قيد أو شرط. الثاني: فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي أشرف عليه بيل كلينتون Bill Clinton وجمع فيه باراك مع ياسر عرفات في 12-2000/7/25 للبحث عن تسوية نهائية للقضية الفلسطينية. وقد يبدو الحدثان، واللذان يفصل بينهما نحو شهرين فقط، غير مترابطين للوهلة الأولى، غير أنهما تفاعلا معاً في واقع الأمر لتشكيل مسار ووجهة الأحداث اللاحقة. فلو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان قد نجح في التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق لمعاهدة سلام فلسطينية – إسرائيلية تستجيب للحد الأدنى للحقوق الفلسطينية وتؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة لكانت الأحداث على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية قد اتخذت مساراً مختلفاً، ولأمكن حينئذ تصوير الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان باعتباره قراراً حكيماً قصد به تهيئة أوضاع المنطقة لتسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي على مختلف المسارات. غير أنه تبين فيما بعد أن ذلك لم يكن واقع الحال. فالصفقة التي عرضها باراك في كامب ديفيد وحاول كلينتون إدخال تحسينات لاحقة عليها، لجعلها مقبولة، واعتبرها البعض أفضل ما يمكن لزعيم عمّالي في "إسرائيل" أن يقدمه، كانت في الواقع أقل من الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي زعيم فلسطيني مهما بلغ اعتداله، وأكبر بكثير من الحد الأقصى الذي يمكن أن يقبل به اليمين الإسرائيلي. وهكذا تحولت كامب ديفيد الثانية إلى حلقة كاشفة لمأزق التسوية السياسية، في وقت كان حزب الله قد قدّم بانتصاره الدليل على وجود بديل آخر أكثر فعالية لاستعادة الحقوق العربية.

وإذا كان مأزق أوسلو على المسار الفلسطيني قد تفاعل مع إنجاز حزب الله على المسار اللبناني لتمهيد الطريق أمام وصول اليمين الإسرائيلي بقيادة شارون إلى السلطة في "إسرائيل" وأسهم، من ناحية أخرى، في إشعال وربما عسكرة انتفاضة الأقصى، إلا أن الحدث الذي أسهم في تعقيد أوضاع المنطقة بأكثر مما هي معقدة وقع على بعد آلاف الأميال. كان هذا الحدث هو فوز بوش في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

بوصول اليمين الأمريكي المتطرف بقيادة بوش الابن إلى السلطة في نهاية عام 2000 واليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة شارون إلى السلطة في بداية عام 2001، دخلت عملية السلام برمتها في حالة موت سريري، وبدأت محاولات عزل ومحاصرة ياسر عرفات سياسياً. ثم جاءت أحداث

أيلول/ سبتمبر لتهز الولايات المتحدة ولتمنح المحافظين الجدد فرصة كانوا ينتظرونها لوضع مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، والذي يستهدف التمكين للهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، موضع التنفيذ. ولا جدال في أن هذه الأحداث دفعت بالرياح في سفن شارون ومكنته من الحصول على ضوء أمريكي أخضر للانقضاض على المقاومة الفلسطينية وتصفيتها عسكرياً. وفي سياق "الحرب الكونية على الإرهاب" سهل على شارون أن يبدو في الخندق نفسه مع الولايات المتحدة، وأن يُظهر حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية كجماعات "إرهابية" لا تختلف كثيراً عن تنظيم القاعدة. وفي هذا السياق أطلقت الولايات المتحدة لنفسها العنان معلنة الحرب على أفغانستان، ثم وإنها بعد أن فرغت من إسقاط نظام طالبان، استدارت على العراق معلنة الحرب عليه بحجة امتلاك أسلحة دمار شامل، وتمكنت من إسقاط نظامه واحتلاله، كما أطلقت لشارون العنان في الوقت نفسه للانقضاض على البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، ومحاصرة عرفات والادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه.

لم يكن الغزو الأمريكي للعراق سوى حلقة في سلسلة عمليات تستهدف التمكين للمشروع الإمبراطوري وفق تصور المحافظين الجدد له. ولأن الرئيس جورج دبليو بوش كان قد حدد العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها محور الشر في العالم، فقد كان من الطبيعي أن تثور التكهنات حول وجهة الهدف التالي لآلة الحرب الأمريكية بعد سقوط النظام العراقي. وعلى الرغم من أن المنطق كان يشير إلى كوريا الشمالية من منطلق أن برنامجها النووي كان الأكثر تقدماً وبالتالي الأكثر مدعاة لقلق الإدارة الأمريكية، إلا أن أحداً لم يأخذ على محمل الجد احتمال وصول الأزمة معها إلى درجة الصدام المسلح مهما بلغت درجة الاستفزازات الكورية. فالواقع أن منطقة الشرق الأوسط كانت هي بؤرة الاهتمام الرئيسية في المشروع الإمبراطوري الأمريكي، خاصة عقب أحداث 11/9/2001. وكان واضحاً أن المحافظين الجدد يسعون لتحقيق مجموعة من الأهداف في هذه المنطقة أهمها:

1. السيطرة المباشرة على مصادر النفط، باعتباره أحد أهم وسائل وآليات التحكم في موازين القوة في النظام العالمي.
2. التمكين لـ"إسرائيل" لتصبح القوة الإقليمية الرئيسية، باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به في المنطقة.
3. إضعاف النظم والقوى المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة كلما حانت الفرصة، والضغط في الوقت نفسه على الأنظمة الحليفة لإجراء إصلاحات سياسية وثقافية جذرية، تستهدف استئصال منابع "الإرهاب".

باحتلال الولايات المتحدة للعراق اقترب النظامان الإيراني والسوري من لهيب نيران أصبحت على مرمى حجر منهما. فإيران، في الإدراك الأمريكي، هي ملهمة التيارات الإسلامية الأصولية المعادية للولايات المتحدة في المنطقة ولديها برنامج نووي يمكن أن يمثل تهديداً لأمن "إسرائيل"

حليفتها الوحيدة الموثوق بها في المنطقة. أما سورية، والتي كان الغزو العراقي للكويت قد فتح نافذة لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة، فقد فقدت أهميتها الاستراتيجية من المنظور الأمريكي بعد احتلال العراق، وكانت أكثر الدول العربية معارضة للحرب على العراق، وما تزال أكثرها تشدداً في موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وفي ارتباطها بإيران، من ناحية، وبالمقاومة الفلسطينية المسلحة من ناحية أخرى. ومن الطبيعي في سياق كهذا أن تكون هناك مصلحة أمريكية واضحة في إضعاف النظامين الإيراني والسوري.

كان منطق الأمور يدفع بالإدارة الأمريكية نحو التفكير جدياً في توجيه ضربة عسكرية لإيران أو سورية أو لكليهما، بمجرد استقرار أوضاعها في العراق. غير أن تعثر مشروعها هناك أجبر الإدارة الأمريكية على مراجعة خططها وتغيير أساليبها في التعامل مع إيران وسورية دون التخلي عن أهدافها حيالهما. وهكذا تم استبعاد الخيار العسكري مؤقتاً، وبدا الملف النووي مدخلاً أكثر مواءمةً للضغط على النظام الإيراني، كما بدا الملف اللبناني مدخلاً أكثر مواءمةً للضغط على النظام السوري. ولأنه كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تلج إلى أي من الملفين منفردة فقد بدت في حاجة لتصحيح علاقاتها بالدول "المتمردة" في أوروبا، وخاصة فرنسا، وأصبحت أكثر استعداداً لطيّ صفحة الخلافات التي أثارتها الحرب على العراق. ومن المنظور الفرنسي بدت المنطقة مقبلة على سايكس – بيكو جديدة خشيت من تقسيم غنائمها في غيابها ومن ثم سعت للتقارب مع الولايات المتحدة بحثاً عن دور يؤهلها للحصول على نصيبها منها، ولم يكن هناك أفضل من الساحة اللبنانية مسرحاً لاختبار إمكانية هذا التقارب.

كانت محاولات التقارب الأمريكي الفرنسي قد بدأت مبكراً في الواقع عقب زيارة سرية لدمشق في تشرين الثاني / نوفمبر 2003 قام بها موريس جوردو – مونتانيي Maurice Gourdault–Montagne ، مبعوث الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac. ففي هذه الزيارة قال المبعوث الفرنسي للرئيس بشار الأسد، طبقاً لرواية دافيد إجناتيوس David Ignatius التي نشرها في صحيفة الواشنطن بوست The Washington Post يوم 5/2/2005، إن المعطيات العالمية والإقليمية تغيرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والذي أصبح أمراً واقعاً، ومن ثم فقد بات مطلوباً من سورية أن تتغير هي أيضاً، واقترح عليه أن يقوم بمبادرة لإظهار حسن النية، كأن يبادر بزيارة القدس؛ أو يقدم على خطوة جريئة مماثلة تسمح بانطلاقة جديدة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مشيراً في الوقت نفسه أن تلك ليست وجهة نظر بوش وحده، وإنما يشاطره فيها شيراك والزعيم الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin والزعيم الألماني شرويدر Ger–hard Schroder أيضاً. ولا جدال في أن المبعوث الفرنسي كان يدرك أن خطوة كهذه تعني انتحاراً سياسياً للرئيس بشار، لكن يبدو أن الرفض السوري كان مطلوباً لتبرير التغيير الذي كان يتم الإعداد له في سياسة فرنسا تجاه سورية ولبنان.

هكذا راحت تنفتح، اعتباراً من آب/ أغسطس 2004، قناة اتصال سرية رسمية بين فرنسا والولايات المتحدة، عبر مبعوث شيراك وستيفن هادلي Stephen Hadley مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، أسفرت في نهاية المطاف عن مشروع قرار فرنسي أمريكي مشترك حول لبنان. وليس من المستبعد أن يكون استشعار الرئيس بشار للخطر الكامن وراء هذا التقارب هو الذي دفعه للتشبث بتمديد ولاية الرئيس إميل لحود. وعلى أي حال، وبصرف النظر عن مدى سلامة قرار التمديد من عدمه، إلا أنه منح فرنسا مبرراً إضافياً لتبرير تقاربها مع الولايات المتحدة ودورها الكبير في إصدار القرار 1559 الذي كان بداية تفجير الوضع برمته في لبنان. فقد استهدف القرار الضغط على سورية للانسحاب كلياً من لبنان، ولتفكيك بنية المقاومة المسلحة التي يقودها حزب الله، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وطرد مكاتب المنظمات الفلسطينية الرافضة للتسوية بالشروط الإسرائيلية. ومن المنظور السوري لم يكن لهذا القرار سوى معنى واحد، وهو تسليم لبنان بالكامل للنفوذ الإسرائيلي الأمريكي الفرنسي المشترك، وتعريض أمن النظام والدولة والمجتمع في سورية للتهديد المباشر.

في سياقٍ كهذا بدا طبيعياً أن تقاوم سورية تنفيذ القرار 1559، خصوصاً وأنه لم يصدر وفقاً للفصل السابع ولم ينطوِ على آلية إلزامية للتنفيذ، غير أن اغتيال رفيق الحريري سدّ أمامها كل سبل المناورة. وبصرف النظر عن الجهة التي وقفت وراء هذه الجريمة البشعة إلا أنها أثارت سلسلة من التفاعلات، أدت إلى انسحاب سورية من لبنان، وكان يُراد لردود الفعل التي صاحبتها أن لا تتوقف قبل أن تنتهي بعملية تؤدي إلى نزع سلاح حزب الله وسلاح الفلسطينيين خارج المخيمات. غير أن التحرك السياسي السريع لحزب الله، بالتنسيق مع قوى وطنية أخرى معادية للنفوذ الغربي في لبنان، ساعد على خلق وضع سياسي داخلي استحال معه تنفيذ بقية متطلبات القرار 1559، خاصة فيما يتعلق بنزع "سلاح الميليشيات"، إلا في سياق توافق لبناني. ولأن الانتخابات التي جرت في لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري خلقت ظروفاً أدت إلى مشاركة حزب الله في الحكومة التي تشكلت في أعقابها، فلم يكن هناك مناص من بدء حوارٍ وطنيٍ لبناني حول كل القضايا العالقة.

عندما توقفت تفاعلات الداخل اللبناني عند هذه النقطة، بدأ الإحساس ببداية تعثر المشروع الأمريكي الفرنسي في لبنان يتعمق. ويظهر أن إدراك الولايات المتحدة و"إسرائيل" لاستحالة نزع سلاح حزب الله بضغط سياسي من الداخل اللبناني، مع تصاعد احتمالات المواجهة العسكرية مع إيران على خلفية برنامجها النووي، خاصة بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم، كان هو النقطة التي بدأ التفكير بعدها يتجه جدياً للبحث عن بدائل لتنفيذ القرار 1559 بالقوة. هكذا بدأ التخطيط لعمل عسكري واسع النطاق ضد حزب الله، والذي قدّم بعمليته التي تمكن فيها من اختطاف جنديين إسرائيليين، دون أن يدري، مبرراً لشنّها في هذا التوقيت.

ثانياً: إدارة الحرب وتطور مواقف الأطراف الدولية والإقليمية

تكفلت الولايات المتحدة، في إطار التنسيق المسبق بين الطرفين على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، بالإدارة الدبلوماسية للأزمة الناجمة عن الحرب ضماناً لتحقيق الأهداف المشتركة. ومنذ اللحظة الأولى للحرب بدت أهداف "إسرائيل" المعلنة محدودة بالقياس إلى الأهداف الخفية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت ترى في الغارات الجوية على قواعد حزب الله نموذجاً قابلاً للتكرار لاحقاً في إيران، وبداية لتغييرات واسعة النطاق في المنطقة. لذا بدت حريصة ليس فقط على منح "إسرائيل" كل ما تحتاجه من وقت للقضاء المبرم على حزب الله، ولكن أيضاً تحريضها وحثها على الاستمرار، وتزويدها بأحدث الذخائر في حوزتها حين اقتضت الضرورة. وقد أقامت الولايات المتحدة حساباتها على أساس أن تحطيم حزب الله سيضعف النفوذ السوري في لبنان إلى الدرجة التي تدفعها لفكّ تحالفها مع إيران، وربما تقليص دعمها للمقاومة الفلسطينية أيضاً، والقبول في النهاية بشروط أكثر مرونة للتسوية مع "إسرائيل". فإذا ما نجحت الولايات المتحدة في تدمير برنامج إيران النووي، بالتوازي، فسيصبح الشرق الأوسط حينئذٍ مُهيأً برمَّته لميلادٍ جديد. غير أن قدرة الولايات المتحدة على الإدارة السياسية لتفاعلات الأزمة، بما يحقق كامل الأهداف التي سعت إليها، توقفت في النهاية على قدرة "إسرائيل" على تحقيق انتصار عسكري حاسم في ميدان القتال، وهو ما فشلت فيه تماماً، كما سنوضح في الصفحات التالية:

1. الإدارة العسكرية للحرب:

مرت الإدارة العسكرية للحرب على الساحة الإسرائيلية بثلاث مراحل متميزة[5]:

الأولى: غارات جوية مكثفة ومتواصلة، استهدفت في الأساس تدمير منصات إطلاق الصواريخ ومخازن الأسلحة والمخابئ العسكرية التابعة لحزب الله، بالتوازي مع ضرب الموانئ والمطارات والجسور ومراكز الاتصالات التابعة للدولة اللبنانية، وذلك وفقاً لخطة عرضها أولمرت وأقرها مجلس الوزراء مساء اليوم نفسه الذي تمت فيه عملية حزب الله. وكان الهدف الرئيسي من هذه الخطة: إلحاقَ أكبر قدرٍ ممكنٍ من الخسائر في أفراد حزب الله وعتاده وتدمير طرق إمداداته وتموينه، فضلاً عن إحداث أكبر قدر ممكن من التدمير في البنية التحتية اللبنانية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تأليب الشعب اللبناني على حزب الله، وتحميله المسؤولية عما لحق بلبنان من دمار باعتباره المتسبب في هذه الحرب.

الثانية: تدمير الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث المقر الرئيسي لحزب الله ولأهم المؤسسات السياسية والإعلامية والاقتصادية التابعة له. وقد بدأت هذه المرحلة بعد أربعة أيام من اندلاع

الحرب واستهدفت اغتيال الكوادر والقيادات العليا للحزب، وعلى رأسها أمينه العام السيد حسن نصر الله، وقطع خطوط اتصالاته، وتدمير آلياته وأدواته، خاصة السياسية والإعلامية، بالإضافة إلى تأكيد معنى شمولية الحرب والإصرار على استمراريتها حتى تحقيق أهدافها كاملة، وتوسيع نطاق التدمير، على أمل أن يُحدث التأثير النفسي المطلوب، وتحريض الشعب اللبناني على حزب الله.

الثالثة: عمليات برية، بدأت محدودة النطاق ومتقطعة شاركت فيها وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي، لاقتحام بعض المواقع الاستراتيجية والسيطرة عليها، ثم راح نطاق هذه العمليات يتسع تدريجياً مع فشل وحدات النخبة في تحقيق أهدافها، إلى أن أخذت قبيل انتهاء الحرب شكلاً أقرب إلى الاجتياح البري، وكأن الجيش الإسرائيلي يحاول إعادة احتلال الجنوب اللبناني مرة أخرى، باعتبار أن ذلك قد يكون الوسيلة الوحيدة لتمشيط المنطقة وتنظيفها من عناصر حزب الله، وتدمير ما تبقى من أسلحته ومعداته، وخاصة منصات إطلاق الصواريخ التي استمرت تعمل بكفاءة كبيرة حتى لحظة وقف إطلاق النار. وقد تخللت هذه المرحلة محاولات إنزال وغارات محدودة استهدفت خطف قيادات ميدانية أو كوادر سياسية من حزب الله.

وقد استغرقت الحرب بمراحلها الثلاث 33 يوماً وانخرط فيها الجيش الإسرائيلي بكل طاقته وشاركت فيها جميع الأسلحة والقوات البرية والبحرية والجوية. ووفقاً لتقديرات صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post[6]، قام سلاح الطيران بحوالي 15,500 طلعة جوية (منها عشرة آلاف طلعة قتالية والباقي موزعة بين مهمات نقل وبحث وإنقاذ)، وقام الأسطول بتحركات قتالية بلغت ثمانية آلاف ساعة بحرية، نفذ خلالها 2,500 عملية قصف على أهداف ثابتة، وأحكم حصاره على ساحل لبنان طوال فترة الحرب، وزجّت القوات البرية والمحمولة جواً بأفضل وحداتها لاحتلال مواقع متقدمة على الحدود أو للقيام بعمليات إنزال في العمق. وبلغ مجموع الأهداف التي تم ضربها خلال العمليات سبعة آلاف هدف.

على **الساحة اللبنانية** لم يكن الجيش اللبناني طرفاً في هذه الحرب، رغم تعرض بعض مواقعه للقصف وسقوط العشرات من الضحايا بين صفوفه، واقتصر دوره على تقديم الدعم للمدنيين وعلى عمليات الإنقاذ. أي أن حزب الله كان يقف وحيداً في مواجهة "إسرائيل" خلال هذه الحرب وتحمل عبئها العسكري وحده. وعلى الرغم من أن الحزب ظهر في موقع الدفاع، وفرضت عليه حرب شاملة بدت أكبر من طاقته وقدراته بكثير؛ إلاَّ أنه قد استطاع تعويض عدم امتلاكه لطائرات أو دبابات أو سفن حربية، بترسانة بدت هائلة من الصواريخ القصيرة المدى من كاتيوشا، بالإضافة إلى احتياطي معقول من أنواع مختلفة من صواريخ "زلزال" أغلبها متوسط المدى. وقد مكنه هذا السلاح من القدرة على الرد، ونقل الحرب إلى مسافات بعيدة داخل العمق الإسرائيلي، وصلت

إلى "حيفا وما بعد حيفا". ولم تكن القدرة على الرد باستخدام الصواريخ هي مفاجأة حزب الله الوحيدة، حيث تمكن من إعطاب واحدة من أحدث القطع البحرية وهو طرّاد من فئة إيلات – ساعر5 (Sa'ar 5) مزود بأنظمة عالية التطور ومتفوقة[7].

غير أن أهم ما كشفت عنه الحرب هو إثباتُ حزب الله تفوّقَ مقاتليه في كافة العمليات القتالية الميدانية التي جرت فيها الاشتباكات وجها لوجه، وإجادتهم التامة لفنون وتكتيكات حرب العصابات. وعلى أي حال، وبصرف النظر عن أي ادعاءات بالنصر من هذا الطرف أو ذاك، فقد كان حزب الله ما يزال قادراً على ضرب العمق الإسرائيلي بمئات الصواريخ يومياً حتى اللحظة الأخيرة للحرب، مما مثّل أكبر دليل على أن "إسرائيل" لم تتمكن من تحقيق أهم أهدافها وهو تدمير بنيته العسكرية.

2. الإدارة السياسية وتطور المواقف الدولية والإقليمية:

أ. تطور الموقف الدولي:

تولت الولايات المتحدة، في إطار عملية توزيع الأدوار المتفق عليها مع "إسرائيل"، والتي سبقت الإشارة إليها، إدارة الأزمة على الصعيد الدبلوماسي من خلال العمل على:

1. عرقلة أي محاولة لطلب انعقاد مجلس الأمن، ومنح "إسرائيل" كل ما تحتاجه من وقت لإنجاز أهدافها العسكرية قبل أي مناقشة لوقف إطلاق النار.
2. التأكد من أن أي قرار يتخذه مجلس الأمن، حين تصبح الظروف مهيأة لانعقاده، سيلبي كل الشروط الإسرائيلية والأمريكية.

وفيما يتعلق بالهدف الأول لم تكن هناك عقبات دبلوماسية كبيرة تحول دون تمكين الولايات المتحدة من تحقيقه. فالدول الأوروبية الرئيسية تبدو متعاونة، خصوصاً بعد التغير الذي طرأ على الحكومة في ألمانيا بعد وصول المستشارة أنجيلا ميركل Angela Merkel إلى السلطة والتقارب الذي تم مع فرنسا لصياغة سياسة أمريكية فرنسية مشتركة تجاه لبنان. ورغم شعور الولايات المتحدة ببعض القلق عقب سقوط حكومة بيرلسكوني Silvio Berlusconi في إيطاليا، إلا أن هذا التغيير كان محدود التأثير ولم يكن بوسعه أن يطلق تياراً أوروبياً مناهضاً للحرب. وهكذا أصبح من السهل عرقلة انعقاد مجلس الأمن في ظل التوافق الأمريكي – الأوروبي القائم فعلاً. بقي على الإدارة الأمريكية توفير غطاء عربي للحرب وهو أمر لم يَفُتْ الإدارة الأمريكية، والتي يبدو أنها كانت تعد العدة له منذ فترة، كما سنشير لاحقاً. وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن تبدو الولايات المتحدة واثقة تماماً من قدرة آليتها الدبلوماسية على التعامل بفاعلية مع تطورات الأزمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله يعلن أسر اثنين من الجنود الإسرائيليين في 2006/7/12، ويطالب بعملية تبادل للأسرى مع "إسرائيل". العملية أشعلت فتيل الحرب الإسرائيلية على حزب الله ولبنان. (ا ف ب)

أطفال إسرائيليون يكتبون رسائل على القذائف التي ستطلقها المدفعية الإسرائيلية في حربها على حزب الله ولبنان. الصورة التقطت في 2006/7/17. قتل في هذه الحرب نحو 400 طفل لبناني دون 12 عاماً. (ا ف ب)

أحدث القصف الجوي الإسرائيلي العنيف والمتواصل للضاحية الجنوبية لبيروت وجنوبي لبنان، دماراً واسعاً. الصورة تُظهر بعض آثار الدمار في الضاحية الجنوبية لبيروت.

قصف حزبُ الله "إسرائيل" خلال حرب تموز 2006، بأكثر من 3,200 صاروخ كاتيوشا وغيرها. الصورة للدمار الذي أحدثه أحد الصواريخ في محطة للقطارات في حيفا في 2006/7/16. (ا ف ب)

كانت قمة مجموعة الدول الثمان G8 التي انعقدت في مدينة سان بطرسبرج يوم 16/7/2006 هي أول منتدى دولي تفرض الأزمة نفسها عليه. ونجحت الدبلوماسية الأمريكية خلال هذه القمة في أن تلقي بمسؤولية الحرب بالكامل "على حزب الله وعلى حلفائه في سورية وإيران"، واعتبرتهم "أساس عدم الاستقرار في الشرق الأوسط"[8]، ورفضت كل النداءات التي وجهت إليها لقيادة جهد دبلوماسي يستهدف وقف القتال، مؤكدة على أن وقف إطلاق النار لا يجب أن يتم إلا حين تصبح الظروف مواتية، وتضمن عدم العودة إلى الوضع السابق غير المستقر.

غير أن نجاح الدبلوماسية الأمريكية في تحقيق كامل أهدافها توقف على شرطين أساسيين: الأول: نجاح "إسرائيل" خلال فترة زمنية معقولة في تدمير البنية العسكرية لحزب الله. الثاني: انقلاب الشعب اللبناني على حزب الله، وتحميله مسؤولية الحرب وما حدث فيها من دمار، وبالتالي عزل قدرته على التأثير سياسياً. وقد فشلت "إسرائيل" في توفير المقومات اللازمة لتحقق أي من الشرطين، وذلك لسببين رئيسيين مترابطين؛ الأول: الصمود البطولي لحزب الله، والثاني: تلاحم قطاعات واسعة من الشعب اللبناني واصطفافه وراء المقاومة، إما إيماناً واقتناعاً بها أو بتأثير ردود الفعل السلبية التي ترتبت على الصورة الوحشية التي ظهرت بها "إسرائيل"، وقيامها بارتكاب مجازر بشعة ضد المدنيين.

كانت الولايات المتحدة قد قدرت في البداية أن "إسرائيل" تحتاج إلى حوالي عشرة أيام لتحقيق إنجاز عسكري كبير على الأرض يسمح بالشروع في تنفيذ خطة من سبع مراحل، محورها تشكيل قوات دولية أطلسية كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة، وذلك على النحو التالي:

1. ما إن يفرغ الجيش الإسرائيلي من تحجيم القوة العسكرية لحزب الله، تحت قسوة ضرباته الجوية والبرية، وينجح في إبعاد عناصره لمسافة تتراوح بين خمسة وعشرة كيلومترات، بعيداً عن الحدود الإسرائيلية حتى يتم الشروع فوراً في إرسال الدفعة الأولى من قوات دولية أطلسية إلى السواحل اللبنانية، وفي مطار بيروت تمهيداً للانتشار في هذا الحزام الأمني، ويتم إعلان وقف إطلاق النار عقب وصولهم.
2. تبدأ قوات من الجيش اللبناني في الانتشار إلى جانب القوات الدولية بما يسمح بتوسعة الحزام الأمني شمالاً حتى نهر الليطاني.
3. يجري استكمال وصول القوات الدولية إلى أن يصل عددها إلى 30 ألفاً خلال أسبوع أو عشرة أيام.
4. يتم إبعاد مقاتلي حزب الله بعد إنهاكهم إلى وسط البقاع، أي إلى عمق أكثر من 100 كيلومترٍ، وتمنح القوات الدولية كافة التسهيلات العسكرية التي تمكنها من القيام بمهامها.
5. يوجه مجلس الأمن طلباً عاجلاً إلى مجلس الوزراء اللبناني يدعوه لتطبيق القرار 1559 وعقد جلسة عاجلة لإقرار خطة لنزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية تحت إشراف

مشترك من الجيش اللبناني والقوات الأطلسية – الدولية، وإبعاد قادة المنظمات الفلسطينية إلى خارج الحدود.

6. تبدأ إجراءات ترسيم كامل حدود لبنان، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا، تحت إشراف الأمم المتحدة والقوات الدولية، وبمشاركة لجان لبنانية وسورية، وفي حالة رفض دمشق المشاركة يتم الترسيم بالاتفاق بين لبنان والأمم المتحدة.
7. يتم الشروع في إعادة إعمار لبنان واستكمال إمداد الجيش اللبناني بالأسلحة والمعدات المتطورة ليكون قادراً بعد فترة على الحلول محل عشرة آلاف جندي دولي يجري سحبهم من أصل الثلاثين ألفاً[9].

وحين انعقد مؤتمر روما، والذي كان يفترض أن يشكل منبراً لدعم الحكومة اللبنانية، يبدو أن الولايات المتحدة فوجئت بمشروع النقاط السبع الذي طرحه فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية، والذي مثل الحد الأدنى للوفاق اللبناني، كما عكسه إجماع التيارات المشاركة في الحكومة ومنها حزب الله!. لذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة سوى التسويف والعمل على منح "إسرائيل" المزيد من الوقت لعلها تتمكن من حسم الموقف العسكري، الذي يمكنها من فرض شروط وقف إطلاق النار في النهاية. ولأن قدرة الولايات المتحدة على تعطيل مشاورات مجلس الأمن راحت تضيق مع تنامي العجز الإسرائيلي عن حسم حرب طالت أكثر مما كان مقدراً، لجأت إلى التنسيق مع فرنسا لطرح مشروع قرار مشترك على مجلس الأمن أساسه تشكيل قوة دولية تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وتُزود بالصلاحيات اللازمة لتمكين الجيش اللبناني من السيطرة على الجنوب حتى نهر الليطاني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة، بما فيها القرار 1559، وبالتالي نزع سلاح حزب الله بالقوة المسلحة، وهو ما رفضه حزب الله بالطبع. وهكذا استمرت حرب "إسرائيل" الشرسة لمدة 33 يوماً، لم تنقطع خلالها الضغوط الدبلوماسية الأمريكية، إلى أن أمكن التوصل إلى قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذي لا يشير إلى الفصل السابع من الميثاق.

ب. تطور الموقف العربي:

تشير المتابعة الدقيقة لتطور الأحداث في المنطقة إلى وجود تحركات سابقة على اندلاع الحرب، استهدفت تصوير إيران باعتبارها الخطر الرئيس على أمن المنطقة، بدأت بصدور تصريحات عن ملك الأردن حذر فيها من هلال شيعي تقوده إيران، تبعتها تصريحات صدرت عن وزير الخارجية السعودي تنتقد أخطاء السياسة الأمريكية التي حولت إيران إلى دولة إقليمية عظمى في المنطقة، وانتهت بتصريحات للرئيس المصري اتهم فيها شيعة العراق بالولاء لإيران. ولم يكن من قبيل الصدفة أن هذه الدول الثلاث هي نفسها التي بادرت في بداية الحرب بانتقاد عملية حزب الله ووصفتها بأنها مغامرة غير محسوبة أعطت لـ"إسرائيل" ذريعة لشن الحرب. وكان هذا هو الموقف نفسه الذي تبنته دول عربية أخرى مثل الكويت والعراق ورئاسة السلطة الفلسطينية (ممثلةً في أبي مازن).

غير أن هذا الموقف لم يعبر عن مجمل الموقف العربي، والذي انقسم إلى ثلاث جبهات. فالى جانب الجبهة الأولى النائحة باللوم على حزب الله ظهرت جبهة مضادة، ضمت سورية واليمن، تبنّت موقفاً نقيضاً واعتبرت أن عملية حزب الله تدخل في إطار المقاومة المسلحة المشروعة التي تتفق وميثاق الأمم المتحدة، وبينهما ظهرت جبهة ثالثة، ضمت ليبيا والسودان والمغرب، تبنّت موقفاً وسطاً يرى أنه كان على حزب الله أن ينسق مع الحكومة اللبنانية، حتى لا تجد نفسها في حرجٍ مع المجتمع الدولي، على الرغم من أنه لم يرتكب جُرْماً بأسر الجنديين الإسرائيليين.

وعندما اجتمع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته الاعتيادية بالقاهرة في 15/7/2006، حاول تبني صيغة توفيقية تشكل حلاً وسطاً بين هذه الجبهات الثلاث، لكن هذه الصيغة جاءت في نهاية المطاف أقرب إلى الموقف الذي عبرت عنه الجبهة المصرية السعودية الأردنية. وعلى أي حال، فقد ساعد التفاف الشارع اللبناني حول مشروع النقاط السبع الذي طرحته الحكومة اللبنانية على توفير حد أدنى من التماسك في الموقف العربي، على الرغم من فشل المحاولات الرامية إلى عقد قمة عربية طارئة. وساعد صمود المقاومة، من ناحية، وضغط الشارع العربي الملتف حولها بلا تحفظ، من ناحية أخرى، على عقد دورة طارئة لوزراء الخارجية العرب في بيروت في 7 آب/ أغسطس خلت هذه المرة من أي انتقادات للمقاومة، وأمكن خلالها تشكيل لجنة ثلاثية توجهت على الفور إلى نيويورك للإسهام في مداولات مجلس الأمن، ويبدو أنها لعبت دوراً في إدخال بعض التحسينات على الصياغة النهائية التي انتهى إليها القرار 1701[10].

ثالثاً: النتائج والتداعيات

جاء قرار مجلس الأمن رقم 1701 محصلةً لتفاعل موازين القوى العسكرية والسياسية للأطراف المشتبكة في الصراع على نحو مباشر أو غير مباشر. ولأن الحرب لم تنته بنصر عسكري أو ميداني حاسم، فقد عجز أي من طرفي الحرب المباشرين عن إملاء شروطه بالكامل على الطرف الآخر. ومع ذلك فإن إلقاء الولايات المتحدة بكل ثقلها السياسي وراء "إسرائيل"، مَكَّنَها من الحصول على مكاسب سياسية أكبر مما سمحت به موازين القوى على ساحة القتال. ولذلك جاء القرار غامضاً وقابلاً لتأويلات شتى، تسمح لمختلف الأطراف بقراءته، كُلٌّ كما يحلو له.

ويمكن في الواقع قراءة القرار 1701 بطريقتين: الأولى قانونية، والثانية سياسية. فالقراءة القانونية الصرفة تفضي إلى نتيجة مفادها أن القرار منحاز بشكل واضح للموقف الإسرائيلي. ويعكس هذا الانحياز ثقل الضغط الأمريكي، الذي حاول أن يعطي لـ"إسرائيل" بالوسائل السياسية ما عجزت هي عن انتزاعه بقوة السلاح في ميدان القتال، أما القراءة السياسية فتفضي إلى نتيجة مفادها أن موازين القوة الشاملة على أرض الواقع لا تسمح بالتطبيق الحرفي للقرار، وفقاً للتفسيرين الإسرائيلي والأمريكي له، وأن عملية تطبيق القرار لن تكون سهلة وستتوقف

على تطور الأوضاع السياسية في المنطقة وفي العالم. وتوحي هذه الأوضاع بأن جولة من جولات الصراع العسكري بين "إسرائيل" وحزب الله ربما تكون قد انتهت، لكن الحرب بينهما لم تنته بعد، بل ربما تكون الحرب الحقيقية، كما يقول روبرت فسك Robert Fisk، قد بدأت بالفعل عقب وقف إطلاق النار[11].

يبدو انحياز القرار 1701 لـ"إسرائيل" من المنظور القانوني واضحاً من الشواهد التالية:

1. فالقرار يلقي بمسؤولية اندلاع الحرب وما نجم عنها من أضرار على حزب الله، دون أي إشارة إلى تجاوزات إسرائيلية فيها، والتي وصلت إلى حد ارتكاب جرائم حرب لا شبهة فيها.
2. ولم يطالب بوقف كامل غير مشروط لإطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، كما جرت العادة، وميّز بين الالتزامات الواقعة على عاتق حزب الله وبين تلك الواقعة على "إسرائيل".
3. وميّز القرار بين الأسرى الإسرائيليين الذين يَعُدّهم "جنوداً مختطفين"، حيث يُطالب بإطلاق سراحهم دون شروط، وبين الأسرى اللبنانيين الذين يَعُدّهم "سجناء"، حيث يكتفي بتشجيع الجهود الرامية إلى "تسوية مسألتهم على وجه السرعة".
4. وتحدث عن مزارع شبعا بطريقة غامضة، وفي إطار مطالبة الأمين العام بالاتصال بالأطراف الدولية المعنية لتقديم مقترحات تتعلق بعدد من الأمور، والتي كان من بينها "ترسيم الحدود الدولية للبنان لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا".
5. لم يطالب القرار بانسحاب "إسرائيل" الفوري من جنوب لبنان، وربطه بانتشار قوات الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل UNIFIL.
6. أشار في إحدى فقراته إلى "أن الحالة في لبنان تشكل تهديداً للسلم والأمن"، ومنح قوات الأمم المتحدة صلاحيات واسعة ولكن دون الإشارة صراحة إلى الفصل السابع من الميثاق، وهو ما قد يفسر على أنه يشمل نزع سلاح حزب الله إذا سمحت الأوضاع السياسية في لبنان مستقبلاً، خصوصاً وأنه أشار صراحة في عدد من فقراته إلى القرار 1559.

في سياق هذه القراءة القانونية، تستطيع "إسرائيل" أن تدعي أنها حصلت على الكثير مما تريد. فالقرار 1701 يطالب بالإفراج الفوري عن الجنديين المختطفين وبوجود منطقة عازلة خالية من مقاتلي حزب الله حتى جنوب الليطاني، بل ولا يستبعد نزع سلاح الحزب إذا ما توافرت شروط سياسية معينة. غير أن قراءة سياسية مبنية على موازين القوى الفعلية على الأرض، لا بد وأن تأخذ في اعتبارها عدداً من الحقائق في مقدمتها:

1. أن حزب الله لم يهزم لأن "إسرائيل" لم تحقق بنفسها أياً من الأهداف التي دفعتها لشنّ الحرب.

2. ما زال الحزب يحتجز الجنديين الأسيرين، ويحتفظ بكامل قوته العسكرية رغم انتشار الجيش اللبناني في الجنوب.
3. أصبحت مزارع شبعا والأسرى اللبنانيين قضايا مطروحة رسمياً على جدول أعمال المجتمع الدولي. وبناءً على هذه الحقائق يمكن القول أنه ما لم تقرر "إسرائيل" استئناف عملياتها العسكرية في مرحلة لاحقة، وهو ليس بالأمر المستبعد، فإن أي تسوية وفق موازين القوى الراهنة سوف تؤدي حتماً إلى مبادلة الأسرى الإسرائيليين بالأسرى اللبنانيين، وإلى عودة مزارع شبعا إلى السيادة اللبنانية، وهما المطلبان الرئيسيان لحزب الله. أما نزع سلاح حزب الله فمن المؤكد أنه لا يمكن تحقيقه إلا في نهاية عملية توافق سياسي لبناني طويلة المدى، تُعيد بناء الدولة اللبنانية على أسس جديدة، وتُمكّن الجيش اللبناني من الدفاع عن أراضيه، وتسمح بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، دون مساسٍ بالسيادة اللبنانية، وفي إطار تسويةٍ شاملةٍ وعادلةٍ للصراع العربي الإسرائيلي.

وإلى أن يتم ذلك، وهو ليس بالأمر المتوقع في القريب العاجل على أية حال، فقد أسفرت الحرب عن نتائج محددة سيكون لها تفاعلاتها وانعكاساتها الهامة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

1. محلياً:

أ. على الساحة الإسرائيلية:

تكبدت "إسرائيل" خسائر مادية ومعنوية كبيرة في هذه الحرب قد تكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الدولة والمجتمع معاً. ولا تتوافر في الوقت الراهن تقديرات كاملة ونهائية لحجم هذه الخسائر، خصوصاً فيما يتعلق منها بالخسائر البشرية والتي تتضارب الأرقام حولها. فبينما تشير بعض المصادر العربية إلى أن عدد الخسائر في الأرواح يصل إلى ما يقارب 400 قتيل، معظمهم من الجنود، تشير مصادر إسرائيلية إلى أن هذا العدد لم يتجاوز 83 جندياً وضابطاً و39 مستوطناً ومدنياً. كما تشير المصادر الإسرائيلية ذاتها إلى أن عدد الجرحى وصل إلى 1,187. وأن حوالي 20 ألفاً آخرين أصيبوا بأمراض نفسية استدعت التدخل والمساعدة، وأن تسعة من أصل 39 قتلوا جراء قصف الكاتيوشا، هم من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 الذين يعانون من غياب الملاجئ. أما فيما يتعلق بالخسائر المادية فتشير المصادر ذاتها إلى سقوط 3,204 صاروخ من طراز كاتيوشا تسببت بأضرار متفاوتة لـ 11 ألف منزل و50 منشأة صناعية و550 محلاً تجارياً و1,200 سيارة، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن عدد المباني التي تضررت جراء القصف الصاروخي لحزب الله اللبناني يقدر بحوالي 16 ألف مبنى[12]. وأعلن حزب الله أيضاً أنه تمكن من تدمير 120 دبابة متطورة من طراز ميركافا و 30 مدرعة وبارجتين اثنتين من طراز ساعر 5 وزورق حربي إلى جانب تدمير ثلاث مروحيات آباتشي أمريكية الصنع فضلاً عن مروحيتين متطورتين[13].

وعلى صعيد الخسائر الاقتصادية، بلغت تكلفة الحرب حوالي 23 مليار شيكل (نحو خمسة

مليارات و227 مليون دولار) منها: سبعة مليارات شيكل (نحو مليار و591 مليون دولار) تكلفة الأجهزة الأمنية، وخمسة مليارات شيكل (نحو مليار و136 مليون دولار) تكلفة الأضرار المباشرة وغير المباشرة للمناطق التي أصيبت جراء قصف الشمال الإسرائيلي، وتسعة مليارات شيكل (نحو مليارين و45 مليون دولار) خسائر مترتبة على انخفاض الدخل القومي بسبب الحرب، ... الخ[14].

غير أن هذه الخسائر كلها تهون إذا ما قورنت بالتداعيات الأمنية والاستراتيجية البعيدة المدى. فلأول مرة تجد "إسرائيل" نفسها، وهي التي تعودت على الحروب الخاطفة القادرة على حسمها في بضعة أيام، مضطرة للاستمرار في حرب طويلة على هذا النحو (33 يوماً)، ومع استمرارها تتقلص وتتآكل الأهداف التي حددتها لنفسها في البداية، ولأول مرة ينجح الخصم في نقل المعركة إلى أراضيها هي، ويجبر أكثر من مليون شخص من سكانها للعيش في رعب داخل الملاجئ أياماً طويلة، وهي التي تعودت على نقل المعركة دائماً وفي جميع الظروف إلى خارج أراضيها، ولأول مرة يرى الشعب الإسرائيلي جيشه، الذي كان في نظره أسطورة لا تقهر، في حالة تخبط وارتباك، وصَلَ إلى حد الإهانة والإذلال بعد أن شاهد وحدات النخبة فيه تنهار أمام مقاتلي حزب الله. ومن شأن ما جرى على هذا الصعيد أن يترك آثاراً نفسية واستراتيجية ربما تؤثر على رؤية "إسرائيل" لذاتها وللآخرين على المدى الطويل، وتضعف ثقتها الزائدة عن الحد بنفسها وبقدراتها. أما على المدى القصير فقد بدأت التداعيات تغذي تفاعلات وصراعات سياسية داخلية، سوف تصُبّ لصالح اليمين الإسرائيلي على الأرجح، وهو ما من شأنه تعقيد فرص التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ووضع المزيد من العراقيل في طريقها، مما قد يؤسس لحرب جديدة ليس ضد حزب الله أو لبنان هذه المرة، وإنما ضد سورية وربما إيران أيضاً.

وأياً كان الأمر علينا أن نحذر من المبالغة في تقدير النتائج المترتبة على هذه الحرب، تهويناً أو تهويلاً. فسوف تتمكن "إسرائيل" من استيعاب وتعويض خسائرها الاقتصادية بسرعة من خلال مساعدات خارجية تبدو دائماً متوفرة وجاهزة تحت طلبها في كل الظروف والأحوال ودون صعوبات كبيرة. غير أن ما يتعين علينا أن نتذكره هنا أن "إسرائيل" دولة تقوم على المؤسسات، ومجتمعها مفتوح بما يكفي لضمان مشاركة سياسية فعالة من جانب المواطنين اليهود على الأقل، ومن ثم فبوسعه دائماً أن يبحث ويتقصى ويصل إلى أسباب وجذور الأخطاء، وأن يعاقب المتسبب فيها ويستفيد من دروسها الصحيحة.

ب. على الساحة اللبنانية:

تشير المصادر المتاحة إلى أن العدوان الإسرائيلي على لبنان أسفر عن استشهاد حوالي 1,400 شخص منهم 1,084 مدنياً و40 عنصراً في الجيش وقوى الأمن، وأن حزب الله فقد نحو 250 من مقاتليه، وحركة أمل 17 من ناشطيها، كما فقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة عنصراً من ناشطيها. كما تشير هذه المصادر إلى مصرع أربعة من المراقبين التابعين للأمم المتحدة

في قصف جوي على مركزهم في جنوب لبنان، وعنصر في قوة الطوارئ الدولية المؤقتة في لبنان. أما فيما يتعلق بالجرحى فقد وصل عددهم إلى 3,700 شخصاً على الأقل.

وقد ترتب على العدوان الإسرائيلي آثاراً اجتماعية ونفسية مدمرة بسبب نزوح أكثر من 973,334 شخصاً في لبنان، بينهم 220 ألفاً غادروا لبنان. ويشمل هذا الرقم نحو 100 ألف أجنبي أو لبناني يحملون جنسيات أخرى. وقدرت بعض المصادر إجمالي الخسائر المادية في لبنان بستّة مليارات دولار بينما قدّرها مجلس الإنماء والإعمار بثلاثة مليارات و612 مليون دولار منها 958 مليون دولار خسائر في البنية التحتية؛ حيث دمرت أو لحقت أضرار جزئية بحوالي 30 منشأة حيوية شملت: مطار بيروت وموانئ وخزانات مياه ضخمة ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى 630 كيلومتراً من الطرق، و32 محطة وقود، و145 جسراً رئيسياً وفرعياً، وسبعة آلاف مسكن، وتسعة آلاف مصنع ومحل تجاري ومزرعة وسوق. كما أصيبت محطات إرسال تلفزيوني وإذاعي وهوائيات للهاتف الخلوي، وأماكن عبادة، ومقار تابعة لحزب الله ومكاتب ومنازل كوادر في الحزب وقواعد ومعدات عسكرية. ومن المعروف أن عشرات المدن والقرى اللبنانية تعرضت للقصف المدمر منها: صور وبنت جبيل والخيام والنبطية وقانا وصيدا في الجنوب، والضاحية الجنوبية لبيروت والمصنع وسهل البقاع وبعلبك ومحيطها وسهل عكار في شمال لبنان. وقد تسبب قصف محطة الجية لتوليد الطاقة الكهربائية ببقعة من النفط امتدت على طول أكثر من 140 كيلومتراً من الشواطئ اللبنانية وصولاً إلى الشواطئ السورية[15].

غير أن هذه الخسائر المادية للحرب تهون إلى جانب ما قد يترتب عليها من تأثيرات سياسية تتعلق بمستقبل الدولة والمجتمع في لبنان. ومن المعروف أن الحرب كانت قد اندلعت، كما سبقت الإشارة، في ظل انقسام واضح على الساحة اللبنانية، وأن هذا الانقسام كان قد تحول بعد اغتيال رفيق الحريري إلى استقطاب حاد بين فريقين أحدهما تمثله قوى ما يسمى بالرابع عشر من آذار، التي تشكل الأغلبية النيابية الحالية، والآخر تمثله قوى ما يسمى بالثامن من آذار، التي تشكل المعارضة. وعلى الرغم من أن حدة الاستقطاب كانت قد خفت عقب شروع الفريقين في حوار وطني حول القضايا الخلافية، إلا أن هذا الحوار كان قد تجمد قبل اندلاع الحرب. ولا جدال في أن صمود المقاومة وتماسكها ساعد على التفاف فصائل الشعب اللبناني، وكشف عن تماسك ووحدة مجتمعه المدني في مواجهة الدمار الواسع الذي أحدثه القصف الإسرائيلي، وما ترتب عليه من نزوح وتشريد مئات الآلاف من سكان المناطق المتضررة، خاصة من الجنوب. وقد أدى حرص الجميع على الوحدة خلال الحرب إلى طمس أو تجميد العديد من مظاهر الخلاف بين الفريقين.

غير أن انفجار الأزمة بين الفريقين عقب الحرب كان أمراً متوقعاً، خصوصاً وأن بوادرها كانت قد ظهرت بالفعل، حتى من قبل أن تضع الحرب أوزارها، حين شرعت بعض رموز الأغلبية بإلقاء اللوم على حزب الله وتحميله مسؤولية ما حدث للبنان من دمار. فلم تكن الحرب قد انتهت بعدُ

حينَ صرحَ سمير جعجع قائلاً: "لم يكن جائزاً أن يرهن فريق لبناني مصير كل الشعب اللبناني بقرار منه" قبل أن يضيف قائلاً: "إذا أردت تخطي ما حصل، مع التأكيد أنه خطير جداً، فإن ما يجب القيام به عاجلاً هو أن يصبح القرار في هذه اللحظة في مجلس الوزراء... وعند ذلك يستطيع لبنان تحمل مسؤولياته حيال كل ما يحصل"[16]. أما وليد جنبلاط فقد انتقد صراحة عملية خطف الجنديين الإسرائيليين، وربط توقيتها بموضوع الملف النووي الإيراني وإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق في اغتيال الحريري، وأكد تأييده للموقف السعودي المصري الأردني قبل أن يضيف قائلاً: "إننا نريد وقف إطلاق النار ولكن ليس بأي شرط، نتحمل، نصمد ولكن بشرط أن تكون الدولة هي المسؤولة عن قرار السلم والحرب وعن قرار حماية لبنان بدءاً من الجنوب". وأشار جنبلاط إلى الكلمة التي وجهها السيد حسن نصر الله، وقال: "إنه بعيداً عن الخلاف السياسي، فإن نصر الله لا يستطيع أن يقول: شاء الشعب اللبناني أو أبى، إنه لا يستطيع أن يستفرد في قرار الحرب والسلم، ويقول لنا كدولة وكشعب: أنا موجود وأنتم عليكم أن تتحملوا ماذا أفعل"[17]. ورغم تأكيد سعد الحريري على "أن اللبنانيين وحزب الله في سفينة واحدة اليوم، وأنه لا يمكن لأحد إلغاء حزب يمثل جزءاً كبيراً من الشعب اللبناني أو تحميله مسؤولية ما جرى"، إلا أنه أضاف في ذات التصريح قائلاً: "إن إسرائيل كانت تبحث عن ذريعة لضرب لبنان، عدوه الأول والأخير، فهل كان من المنطقي إعطاؤها هذه الذريعة"[18].

ما يلفت الأنظار هنا أن صحيفة إيطالية كانت قد نقلت عن رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة قوله إن حزب الله "أصبح دولة ضمن الدولة ويجب نزع سلاحه". غير أن المكتب الإعلامي للسنيورة أصدر في أثناء الحرب تصريحاً أشار فيه إلى عدم دقة الكلام المنسوب إليه في هذه الصحيفة، وأن ما قاله السنيورة هو أن "المجتمع الدولي لم يعط الحكومة اللبنانية الفرصة لمعالجة مشكلة سلاح حزب الله، وأن استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ لبنانية في مزارع شبعا هو الذي أسهم في استمرار وجود سلاح حزب الله، وعلى المجتمع الدولي أن يساعدنا على انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا، كي نتمكن من حل مسألة سلاح حزب الله"[19].

كانت تلك، وغيرها، إشارات مبكرة على أن الوضع الداخلي اللبناني مرشح للانفجار بعد انتهاء الحرب، وهو ما حدث بالفعل، حين حاول كل فريق بعد ذلك توظيف ما حدث لمصلحة أجندته وأولوياته السياسية الخاصة. ففريق المعارضة الملتف حول المقاومة حاول استثمار صموده وانتصاره لدعم مواقعه وحصته في السلطة والثروة، وفريق الأغلبية الملتف حول حكومة السنيورة حاول الاحتفاظ بمواقعه وإضعاف المعارضة، بالتركيز على الدمار الذي لحق بلبنان، وتحميل حزب الله وحده مسؤوليته، واتهامه بالعمل لصالح أجندة خارجية. غير أنه ما كان يُمْكن لحالة الاستقطاب الداخلي في لبنان أن تصل إلى ما وصلت إليه على خلفية الحرب، لو لم تكن الأوضاع الإقليمية والدولية تسمح بمثل هذا الاستقطاب وتُغذِّيه[20].

2. إقليمياً:

يتعين التمييز بين تأثير الحرب على **النظام العربي** وبين تأثيرها على النظام الإقليمي الأوسع. فعلى مستوى النظام العربي، كان للحرب الإسرائيلية على لبنان نتائج بالغة الأهمية يمكن حصرها في ثلاث مجموعات:

الأولى: تتعلق **بالفجوة القائمة بين النظامين الرسمي والشعبي**، فقد وسّعت الحرب كثيراً من الفجوة القائمة بين النظامين الرسمي والشعبي من قبل اندلاع الحرب، وأبرزت النظامين وكأنهما يقفان على طرفي نقيض. وكانت جميع الحكومات العربية، فيما عدا سورية واليمن كما سبقت الإشارة، قد ألقت باللوم صراحة أو ضمناً على حزب الله، وهو ما فُسِّرَ شعبياً بأنه بمثابة منح العدوان الإسرائيلي الهمجي غطاءً وضوءاً أخضر للمضيّ قُدُماً في مشروعه للقضاء على المقاومة: أما الشعوب العربية فقد عبّرت بأشكال مختلفة عن دعمها غير المشروط والتفافها حول المقاومة اللبنانية، كما عبّرت عن ثقتها بالسيد حسن نصر الله ورأت فيه زعامة كاريزمية مؤهلة لقيادة ملهمة تفتقدها منذ رحيل الرئيس عبد الناصر. ولذلك يمكن القول أن هذه الحرب عمّقت الشكوك القائمة بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة، وكشفت عمق ارتباط هذه الأنظمة، التي تعاني أصلاً من أزمة في الشرعية، بمخططات وسياسات القوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة.

الثانية: تتعلق بانعكاسات الحرب على **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**، فقد عمّقت هذه الحرب لدى الشعوب العربية رؤيتها لـ "إسرائيل" باعتبارها مصدر التهديد والخطر الرئيسي على النظام العربي ككل، وزادت من شكوكها في إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية مع هذه الدولة الهمجية وانسداد أفق هذه التسوية تماماً، وضاعفت من إيمانها بأن المقاومة المسلحة هي الوسيلة الوحيدة لانتزاع الحقوق العربية.

الثالثة: تتعلق بتأثير هذه الحرب على **البعد الطائفي** في التفاعلات العربية الراهنة، فقد أسقطت هذه الحرب رهان بعض القوى الخارجية، وأيضاً بعض القوى والتيارات الداخلية على اللعب على النعرات الطائفية كوسيلة لإضعاف المقاومة اللبنانية بالتركيز على الصفة الشيعية لحزب الله. غير أن الشعوب العربية رفضت التقاط هذا الطعم المسموم، ولم ترَ في حزب الله سوى طليعة للمقاومة ضد "إسرائيل" بصرف النظر عن تكوينه الشيعي. وكان لافتاً للنظر، في هذا السياق، رفض جماعة الإخوان المسلمين في مصر فتاوى أصدرها رجال دين سعوديون تحرّم مساندة حزب الله الشيعي اللبناني في حربه مع "إسرائيل"، وحذّرت ممن "يحاولون إحياء فتنة قديمة وخلافات سبق أن أنهكت عقل الأمة وجسدها، وأجمع العقلاء على تجاوزها"، كما رفضت الاتهامات الموجهة إلى المقاومة اللبنانية بأنها تعمل لحساب إيران[21].

أما على صعيد النظام الإقليمي الأوسع، فلا جدال في أن هذه الحرب أدت إلى تقوية موقف إيران وعمّقت أسس التحالف بينها وبين الدول والقوى العربية المناهضة للمشروع الأمريكي الإسرائيلي

في المنطقة، ومنحت تركيا في الوقت نفسه فرصة إضافية لتأكيد استقلال قرارها في مجال السياسة الخارجية، رغم ارتباطاتها الأوروبية والأطلسية.

3. دولياً:

كشفت الحرب الإسرائيلية على لبنان أو أكّدت من جديد على عدة أمور فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي وموازين القوى السائدة فيه، منها:

1. أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أقوى بكثير مما يتصور البعض، وأنها تسير في اتجاهين، وليس في اتجاه واحد، حيث بوسع كل منهما أن يوظف الآخر لحسابه. ففي هذه المرة كانت "إسرائيل" تحارب ليس من أجل مصالحها فقط، وإنما أيضاً بالوكالة لحساب الولايات المتحدة التي لعبت في هذه الحرب دور المحرّض والمتعهد السياسي والدبلوماسي.
2. أن الولايات المتحدة قادرة على تعطيل عمل وآليات الأمم المتحدة، خصوصاً في الحالات التي لا تكون فيها الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، مجتمعة أو متفرقة، راغبة في تحدي الإرادة الأمريكية أو العمل على عرقلة خططها، مثلما هو الحال في هذه الأزمة، وأنه يمكن للأمم المتحدة في مثل هذه الحالات أن تتصرف على نحو يتعارض صراحةً أو ضمناً مع المبادئ والقواعد العامة المنصوص عليها في ميثاقها.
3. أن الدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية، حتى في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثلما حدث في هذه المرة، هو دور محدود ومكَمّل بطبيعته، وأنه يصعب التعويل عليه وحده لوقف العدوان.

خاتمة

أطلقت الحرب الإسرائيلية على حزب الله وعلى لبنان مجموعة من التفاعلات انتهت إلى صدور القرار 1701. لكن موازين القوة الفعلية على الأرض لا تسمح بالتنفيذ الفعلي والفوري لهذا القرار، الذي لا يمس الأوضاع الداخلية في لبنان وحدها، وإنما يمس مجمل موازين القوة في المنطقة. ولأن دوافع وأسباب الحرب على لبنان تتصل اتصالاً عضوياً ببقية أزمات المنطقة، وخاصة أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق وأزمة البرنامج النووي والأزمة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ككل كما أشرنا في المقدمة، فسوف يتوقف تطور الأوضاع في لبنان في المرحلة القادمة إلى حد كبير على طبيعة الخيارات التي ستقرر الإدارة الأمريكية اللجوء إليها للتعامل مع هذه الأزمات ككل، خصوصاً بعد هزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات التكميلية التي جرت في تشرين الثاني / نوفمبر 2006، وسيطرة أغلبية ديموقراطية على الكونجرس بمجلسيه: النواب والشيوخ. وكان تقرير مجموعة دراسة العراق التي شكلت برئاسة بيكر – هاملتون James Baker–Lee Hamilton، قد احتوى على عدد من التوصيات الإيجابية، كان من أهمها التوصية بالانفتاح على سورية وإيران ولعب دور أكثر نشاطاً وفاعليةً في إيجاد تسوية دائمة ونهائية

للصراع العربي الإسرائيلي. ومن شأن العمل بموجب هذه التوصيات وتنفيذها بحسن نية، فَتْحَ الطريقِ أمام تغييرات مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية، قد تُفضي إلى استقرار الأوضاع في المنطقة، ومنها الأزمة اللبنانية. غير أن تغلب الاعتبارات الايديولوجية على تفكير الإدارة الأمريكية الحالية وعناد رئيسها الحالي لا يتركان مجالاً كبيراً للتفاؤل. لذلك نعتقد أن الخيار العسكري في مواجهة إيران سيظل هو الخيار الأرجح والأقرب إلى تفكير الإدارة الأمريكية الحالية، رغم كل مخاطره. وإذا صح هذا الاستنتاج فسوف يُلقي بآثاره السلبية على الساحة اللبنانية، وسيزيد من حالة الاستقطاب القائمة فيها حالياً، وربما يُمهّد لحربٍ جديدة.

هوامش الفصل الثالث

1 يعتمد هذا الجزء على دراسة سابقة للمؤلف شارك بها في الندوة الفكرية التي نظمها ونشر بحوثها ومناقشاتها مركز دراسات الوحدة العربية، انظر: حسن نافعة، "التداعيات الدولية،" في أحمد يوسف أحمد وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 379–398.

2 انظر تصريحات السيد حسن نصر الله عقب خطف الجنديين في: **السفير**، 13/7/2006.

3 See: Seymour Hersh, "Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War," in *The New Yorker* magazine, USA, 21/8/2006; and Wayne Madsen, "Lebanon and Gaza Invasions Planned Last Month in USA Meetings with Top Israeli Officials," 26/7/2006.

4 انظر: مقال "نموذج كوسوفو في لبنان تمهيد إسرائيلي لحرب أمريكية على إيران،" في **السفير**، 15/8/2006، مترجم عن مجلة **النيويوركر**.

5 انظر: عزمي بشارة، "التداعيات على إسرائيل،" في **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، ص 173–175.

6 *The Jerusalem Post* newspaper, 15/8/2006.

7 لمزيد من التفاصيل حول المواصفات الفنية لهذا الطرّاد راجع: **القبس**، 19/7/2006.

8 http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-english&y=2006&m=July&x=20060716130615dm_sonahpets0.4333155

9 نُشرت تفاصيل هذا المشروع في: **السياسة**، 29/7/2006.

10 راجع: أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية،" في **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، ص 245 وما بعدها.

11 Robert Fisk, "As the 6am Ceasefire Takes Effect… the Real War Begins," in *The Independent* newspaper, London, 14/8/2006, see: http://news.independent.co.uk/world/fisk/article1219037.ece

12 انظر: **عكاظ**، 13/8/2006؛ و **الخليج**، 15/8/2006؛ وكذلك تقرير المركز الفلسطيني للإعلام، 14/8/2006؛ وانظر حول الخسائر أيضاً: http://en.wikipedia.org/wiki/Casualties_of_the_2006_Israel-Lebanon_conflict

13 جريدة **الوفاق**، إيران، 15/8/2006.

14 عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 180،
ملاحظة: لقد تم اعتماد معدل سعر الصرف 4.4 شيكل للدولار حسب المعدّل المنشور لبنك "إسرائيل" المركزي لشهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2006.

15 **الخليج**، 15/8/2006؛ وانظر: تريز منصور، "المساكن والمؤسسات نالت النصيب الأكبر من الدمار،" في مجلة **الجيش**، لبنان، العدد 254، في: http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=12428؛ وأنظر أيضاً: http://en.wikipedia.org/wiki/Casualties_of_the_2006_Israel-Lebanon_conflict

16 **النهار**، 13/7/2006.

17 **الخليج**، 19/7/2006.

18 **الخليج**، 20/7/2006.

19 **الشرق الأوسط**، 21/7/2006.

20 لتحليل مفصل عن تداعيات الحرب الإسرائيلية على الوضع في لبنان راجع بحثا: معن بشور وزياد الحافظ، في **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، ص 51–117.

21 راجع تصريحات مهدي عاكف ومحمد حبيب في: جريدة **البلد**، بيروت، 28/7/2006.

The Palestinian Strategic Report 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-0-0993-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

توزيع
الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb
ص.ب.: 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
تلفون: 8/ 107 785 1 961+ | فاكس: 230 786 1 961+
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع الكتب متوفرة على شبكة الإنترنت
نيل و فرات .كوم
www.neelwafurat.com